

مقياس المحاسبة العمومية

المحور الأول ماهية المحاسبة العمومية

المحاضرة الأولى

مفهوم ز مصادر المحاسبة العمومية

مفهوم المحاسبة العمومية

المحاسبة العمومية هي كل القواعد و الأحكام القانونية التي تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الميزانيات والحسابات والعمليات الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الحسابات والميزانيات الملحقة والجماعات الاقليمية وكل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

كما تبين أيضا التزامات للأمينين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم، والمقصود بتنفيذ الميزانية كل من تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات، كما تبين المحاسبة العمومية أيضا كيفية مسك الحسابات سواء بالنسبة للأمينين بالصرف² أو المحاسبين العموميين

والشكل الموالي يحدد العناصر الثلاثة المعرفة للمحاسبة العمومية وذلك حسب المادة الأولى من القانون رقم 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 15/08/1990:



هذا ويعتبر القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، هو المرجعية التشريعية سارية المفعول، التي تحدد بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي المطبقة على الميزانيات والعمليات المالية.

يهدف القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي الى :

- تحديد قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي المطبقة على الميزانيات والعمليات المالية لكل من الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية الادارية والمؤسسات العمومية للصحة والأشخاص المعنوية الأخرى المكلفة بتنفيذ كل أو جزء من برنامج الدولة في مفهوم القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية.
- تحديد التزامات ومسؤوليات الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانيات والعمليات المالية للأشخاص المعنوية المذكورة في المادة الأولى من القانون رقم 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.
- تحديد قواعد تنفيذ عمليات الإيرادات والتفقات العمومية وعمليات الممتلكات وعمليات الخزينة ونظام المحاسبة والرقابة المتعلقة بها.

مصادر المحاسبة العمومية

تعد قوانين المالية المصادق عليها منذ 01 جانفي 1963 والمراسيم رقم 65/259 و 260/26 المؤرخة في 14/10/1964 من أول النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بتنفيذ العمليات المالية للإيرادات والنفقات العامة وتحميل مسؤولية المحاسبين العموميين كذلك.

ان التدوين النهائي في هذا المجال وضع عن طريق أحكام القانون 90/21 المؤرخ في 15/08/1995 الخاص بالمحاسبة العمومية والمراسيم التنفيذية الخاصة بتطبيقه.

وإذا كان التشريع والتنظيم بعدان المصدرين الرئيسيين لقواعد المحاسبة العمومية، فهناك مصادر أخرى لهذه القواعد، تتمثل على وجه الخصوص في ما يلي:

القواعد القانونية

القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية و القانون رقم 23-07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، هما المرجعين والمصدرين الرئيسيين للقواعد القانونية للمحاسبة العمومية في الجزائر.

الدستور

وهي الأحكام التي نص عليها دستور سنة 1996 والمتعلقة برقابة البرلمان على استعمال الاعتمادات المالية التي يقرها من طرف الحكومة.

الاجتهاد القضائي

الذي يمكنه اعطاء تفسيراً لقواعد المحاسبة العمومية عندما تكون غامضة، أو محل انتقاد أو جدل أثناء التطبيق وكذا سدا للفراغ القانوني في بعض الحالات